إعادة هيكلة النفقات العامة وأثرها على معدل البطالة فى مصر
Restructuring public Expenditures and its Impact on the Unemployment Rate in Egypt

د/ عبدالله رمضان توفيق
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية.
كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

مستخلص :

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر إعادة هيكلة النفقات العامة الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى على معدل البطالة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، وذلك نظراً لأهمية قضية البطالة لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وتعتمد منهجية البحث على الأسلوب الوصفى التحليلى، من خلال تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بهيكل الموازنة العامة المصرية من جانب النفقات العامة لبيان مدى تطور الأهمية النسبية للانفاق الاستثمارى الحكومى ومدى مساهمته النسبية لاجمالى الإنفاق العام، كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسي بحيث يتم بناء نموذج قياسي لمحددات البطالة فى مصر، على أن يتم إدراج الإنفاق الاستثمارى الحكومى كأحد المتغيرات المستقلة اختباراً لفرضية الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود استقرار نسبى لهيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، مع انخفاض مرونة الاستثمارات العامة لجملة النفقات العامة، وحدوث إعادة هيكلة فى النفقات العامة مع ارتفاع مرونة الاستثمارات العامة لاجمالى النفقات خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)، كما توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية معنوية احصائياً بين الاستثمارات العامة كنسبة من اجمالى النفقات العامة -كمؤشر تقريبى على إعادة هيكلة النفقات العامة- و بين معدل

البطالة (كمتغير تابع) خلال فترة الدراسة، مما يبرهن على قدرة الاستثمارات العامة على استيعاب جانب من البطالة فى ظل آثار الركود العالمى.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية التوسعية،إعادة هيكلة النفقات العامة، البطالة.

Restructuring public Expenditures and its Impact on the Unemployment Rate in Egypt

Abstract :

This research aims to measure the impact of restructuring public expenditures resulting from the implementation of economic reform programs on the unemployment rate in Egypt during the period (٢٠٠٢-٢٠٢٢), given the importance of the unemployment issue due to its serious negative economic and social effects.

The research methodology relies on the descriptive analytical method, by analyzing the statistical data on the structure of the Egyptian public budget on the part of public expenditures to show the extent of the evolution of the relative importance of government investment spending and the extent of its relative contribution to the total public spending. The research also develop an Econometric model for the determinants of unemployment In Egypt, government investment expenditure should be included as one of the independent variables to test the hypothesis of the study.

The study concluded there is a statistical significant inverse relationship between public investments as a percentage of total public expenditures - as a rough indicator of

restructuring public expenditures - and the unemployment rate (as a dependent variable) during the study period, which proves the ability of public investments to absorb a part of unemployment in light of the effects of Global recession.

Keywords: Expansionary Fiscal Policy, Public Expenditure Restructuring, Unemployment

١/ مقدمة:

تعتبر قضية البطالة أحد أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصري، وذلك لما لها من آثار سلبية على المستويين الاقتصادى والاجتماعى، وقد بلغ متوسط معدل البطالة فى مصر نحو ٩٪ من قوة العمل فى المتوسط عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وقد وصل نحو ١٣٪ عام ٢٠١٥، وانخفض معدل البطالة إلى نحو ٧,٤٪ عام ٢٠٢١[١]، والواقع أن مشكلة البطالة تتسم بالتعقيد والتشعب الشديد ما بين مسبباتها وآثارها، حيث تتأثر بعوامل ديموغرافية كالنمو السكانى وهيكل السكان والتركز السكانى، وهو ما يعتمد على العديد من العوامل الاجتماعية، وكذلك تتأثر بالتوجهات الإيدلوجية المؤثرة على صناعة السياسات الاقتصادية، مثل برامج الخصخصة، كما تتأثر بالعوامل الاقتصادية، مثل حجم الإنفاق الكلى ومحدداته، ويركز هذا البحث على جانب الإتفاق الحكومى وتأثيره على معدل البطالة فى مصر.

وتعتبر الدراسات المرتبطة بتحليل آثار الإنفاق الحكومى بشكل عام من الموضوعات التى حظيت بجدل كبير على المستويين النظري والتطبيقي، وهو ما يرجع إلى العديد من العوامل، ومن بينها تفضيل درجة التدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بشكل عام، وكذلك فقد زاد من حدة الجدل الخلاف الكبير بين الكم الهائل من الدراسات المؤيدة والمعارضة للسياسة المالية التوسعية بشكل عام.

[١] قاعدة بيانات البنك الدولى https://data.worldbank.org/indicators

وكما تعددت الدراسات المرتبطة بالإنفاق الحكومى، فإنها قد تنوعت ما بين اختبار آثار الإنفاق الحكومى على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبين اختبار اتجاه العلاقات السببية لمتغيرات السياسة المالية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادى أو الاستثمار الخاص وغيرها، فضلاً عن الدراسات التى ركزت اهتمامها على التحليل القطاعى لمكونات الإنفاق الحكومى سواء على مستوى التصنيف الاقتصادى أو الوظيفى، ويظل العامل المشترك بين العديد من الدراسات المؤيدة لاحتمالية التأثير الايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلى هو الإنفاق الاستثمارى الحكومى.

ولذلك يهدف هذا البحث إلى قياس أثر إعادة هيكلة النفقات العامة الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى على معدل البطالة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، وذلك نظراً لأهمية قضية البطالة لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وتتمثل **مشكلة البحث** فى وجود خلل هيكلى تقليدى فى توزيع النفقات العامة فى مصر، فمن المعتاد أن يمثل الانفاق الاستثمارى الحكومى نسباً منخفضة لاجمالى النفقات العامة فى مصر، وهو ما يمكن تفسيره بحتمية النفقات الأخرى والمتمثلة فى النفقات التشغيلية، ونفقات أعباء خدمة الدين، والدعم والتى شكلت مجتمعة ما نسبته نحو ٨١٪[٢] من اجمالى النفقات العامة لعام ٢٠٠٦، فى حين أن الانفاق الاستثمارى الحكومى (النفقات المنتجة) مثلت نحو ٩٪ لنفس العام، وبمقارنة بيانات عام ٢٠١٦، نجدها ٨٥٪،٨٪ على الترتيب، مما يدلل على وجود حالة من الاستقرار للتوزيع النسبى للإنفاق الحكومى.

[٢] تم احتساب النسب بناءاً على بيانات وزارة المالية، البيان المالى، حيث تمثل نفقات الباب الأول (الأجور والتعويضات)، والبالب الثانى (شراء السلع والخدمات) النفقات التشغيلية، فى حين يمثل الباب الثالث (فوائد الدين العام)، ولم يتم احتساب أقساط الدين (الباب الثامن) حيث يتم احتساب النسب لاجمالى الانفاق العام، وليس لجملة الاستخدامات

وقد أدى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى تغير الأوزان النسبية التقليدية لبعض أبواب الموازنة وعلى رأسها الدعم (الباب الرابع)، وكذلك الاستثمارات فى الأصول غير المالية (الباب السادس)، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الانفاق الحكومى على الدعم كنسبة من اجمالى النفقات نحو ٢٧٪ فى عام ٢٠٠٦، فى حين بلغت نسبة الإنفاق الحكومى الاستثمارى نحو ٩٪ لنفس العام، والتى ظلت كما هى عام ٢٠١١، فى حين ارتفعت نسبة الدعم إلى نحو ٣١٪، وقد تراوحت نسبة الانفاق الاستثمارى الحكومى ما بين (٧-٨٪) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، ويلاحظ أنه مع انخفاض نسبة الدعم لنحو ٢٦٪، ٢١٪، ١٦٪ فى أعوام ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠على الترتيب، تزايدت نسبة الانفاق الاستثمارى لنحو ١٣٪،١٦٪،١٨٪ فى أعوام ٢٠٢٠،٢٠٢١،٢٠٢٢ على الترتيب[٣].

ويمكن تلخيص مشكلة البحث فى التساؤل التالى:"إلى أى مدى ساهمت إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال زيادة الوزن النسبى للإنفاق الاستثمارى الحكومى على حساب الدعم فى استيعاب جزء من معدل البطالة فى مصر؟"

ويقوم البحث على **فرضية** مؤداها " يؤثر الانفاق الاستثمارى الحكومى- كمؤشر تقريبى على إعادة هيكلة النفقات العامة - معنوياً على خفض معدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة.

وتعتمد **منهجية البحث** على الأسلوب الوصفى التحليلى، من خلال تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بهيكل الموازنة العامة المصرية من جانب النفقات العامة لبيان مدى تطور الأهمية النسبية للانفاق الاستثمارى الحكومى ومدى مساهمته النسبية لاجمالى الإنفاق العام، كما يتناول البحث تحليل المتغيرات الناقلة للأثر ما بين الانفاق الاستثمارى الحكومى كمتغير مستقل، وبين معدل البطالة كمتغير تابع، كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسي بحيث يتم بناء نموذج قياسي لمحددات البطالة فى مصر، على أن يتم إدراج الإنفاق الاستثمارى الحكومى كأحد المتغيرات المستقلة اختباراً لفرضية الدراسة.

[٣] البيان المالى ، وزارة المالية، أعداد متفرقة، والنسب محسوبة بواسطة الباحث.

وتشتمل **خطة البحث** على ما يلي:

١/ المقدمة، والتي تحتوى على مشكلة البحث، وأهميته، وهدفه، وفرضيته، ومنهجيته.

٢/ معدل البطالة فى مصر.

٣/ الإنفاق الاستثمارى العام: إطار نظرى.

٤/ تحليل هيكل النفقات العامة.

٥/ الدراسة التطبيقية

٦/ النتائج والتوصيات

٢/ معدل البطالة فى مصر.

تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين بأنهم الأفراد فى سن العمل القادرون على العمل والراغبون فيه وفقاً لمستويات الأجور السائدة، بشرط البحث عن العمل مع عدم توفره، وقد بلغ معدل البطالة نحو ١٠٪ عام ٢٠٠٢، وتزايدت هذه النسبة خلال أعوام (٢٠١١-٢٠١٥)، وبدأ معدل البطالة فى تحقيق اتجاه نزولى منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢، كما يتضح من الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

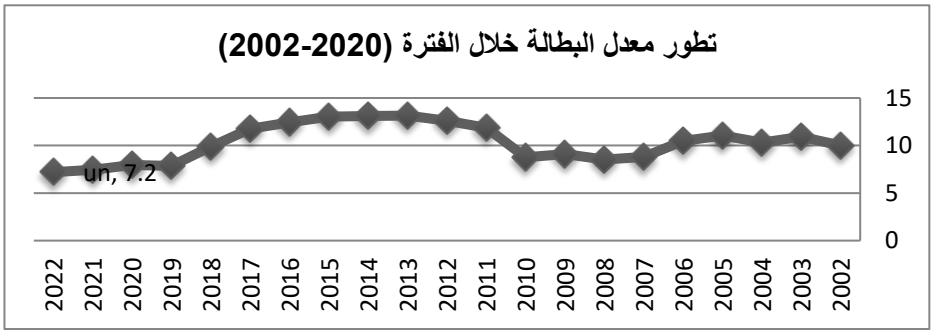

ونظراً لأهمية قضية البطالة لتعدد آثارها السلبية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، فقد تنوعت الدراسات التى ناقشت محددات البطالة وذلك بحسب التركيز

على المتغيرات المفسرة المراد بحث أثرها على الظاهرة، إلا أن أهم المحددات التقليدية تتمثل فى حجم السكان، باعتباره الوعاء الأساسى لقوة العمل والتى يحتسب على أساسها معدل البطالة، والناتج المحلى الإجمالى باعتباره يمثل القيمة السوقية لإجمالى السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال سنة، وبالتالى يتضمن التأثير المباشر على حجم التوظف ومن ثم البطالة، وكذلك الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار الخاص، وقيمة الدين الخارجى[٤].

وبالإضافة إلى ما سبق، تقترح العديد من الدراسات إضافة متغيرات مفسرة أخرى كالنفقات العامة، أو الصادرات أو الواردات وغيرها، ونظراً لتعدد الأزمات العالمية المعاصرة التى تصب جميعها فى تعميق ظاهرة الركود العالمى، فإن البحث سوف يركز على أثر الإنفاق الاستثمارى العام على البطالة، وذلك فى إطار إعادة هيكلة النفقات العامة فى مصر.

وقد صدر تقرير عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٨ بعنوان (خلق الوظائف من خلال الاستثمارات العامة)[٥]، ويشير هذا التقرير إلى الدور الهام الذى من الممكن أن تلعبه الاستثمارات العامة خاصة فى مجالات البنية الأساسية فى خلق الوظائف والتأثير على معدل البطالة، وخاصة بالاعتماد على التقنيات كثيفة الاستخدام للعمالة فى الدول النامية، ولذلك يتناول القسم التالى من البحث الإطار النظري للإنفاق الاستثمارى العام.

٣/ الإنفاق الاستثماري العام: إطار نظري

لاشك أن شيوع البطالة أثناء فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) كان أحد المحركات الرئيسية لظهور النظرية الكينزية فى التوظف والنقود والفائدة عام ١٩٣٦، والتى برهنت عملياً على فشل العلاجات الكلاسيكية المتمثلة فى استخدام

[٤] M. s. Maqbool, et.al (٢٠١٣), "Determinants of Unemployment:Empirical Evidence from Pakistan", **Pakistan Economic and Social Review Volume** ٥١, No. ٢, pp. ١٩٦-١٩٧.

[٥] **ILO** (٢٠١٨), Creating Jobs throurh Public Investment, EIIP (Employment Intensive Investment Programme), pp: ١٠-١٣

السياسات النقدية لتحفيز الطلب الكلى والخروج من دائرة الكساد، الأمر الذى تولد عنه ظهور أهمية الاعتماد على السياسة المالية التوسعية[٦].

ويقصد بالإنفاق الاستثمارى الحكومى، تلك النفقات المخصصة لزيادة رأس المال العينى فى المجتمع، والتى تشمل الإنشاءات الجديدة فى مختلف الأنشطة، وكذلك الإنفاق على إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية التى تؤدى إلى إطالة عمرها الإنتاجى وزيادة طاقتها الإنتاجية[٧]. ويرجع التأصيل النظري للآثار الإيجابية المتوقعة للإنفاق الاستثمارى الحكومى على متغيرات الاقتصاد الكلى، وبصفة خاصة على معدل النمو الاقتصادى ومعدل البطالة للنظرية الكينزية، والتى بُنيت على أساس فرضية عدم استجابة الطلب الكلى للسياسة النقدية التوسعية فى فترات الركود، الأمر الذى يلزم معه اتباع السياسة المالية التوسعية القائمة على زيادة الإنفاق الحكومى[٨].

ويؤكد النموذج الكينزى على أهمية الإنفاق الحكومى كأداة هامة للسياسة المالية والتى من شأنها التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادى ومستوى التوظف، بحيث يسهم فى تقليل الفرق بين معدل البطالة الفعلى والمعدل الطبيعى للبطالة، ولذلك يفترض النموذج الكينزى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة ومعدل البطالة، وعلاقة طردية بين عجز الموازنة العامة ومعدل النمو الاقتصادى، وذلك على خلاف وجهة النظر الكلاسيكية القائمة على مبادئ الحياد الاقتصادى وتوازن الموازنة، يفترض ريكاردو أن زيادة عجز الموازنة بفعل

---

[٦] السيد عبد المولى (١٩٩٣)، **المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصري**، دار النهضة العربية، ص ص: ٩٥-٩٦

[٧] أمينة عز الدين، عبدالله رمضان (٢٠١٤)، **اقتصاديات المالية العامة**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان، ص.٢١

[٨] عادل أحمد حشيش (١٩٩٥)، **تاريخ الفكر الاقتصادى**، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص: ٥٧٦-٥٧٧

زيادة الإنفاق الحكومي يتطلب زيادة الأعباء الضريبية، وهو ما ينطوى على آثار سلبية على الإنفاق الخاص، وبالتالى على مستوى الناتج والتوظف[٩].

ولقد اعتمد كينز على فكرة المضاعف باعتبار أن الإنفاق الحكومى يولد آثاراً ايجابية على مستويات الناتج والتوظف، مما يؤدى إلى تضاعف هذه الآثار بفعل الزيادات المتوقعة فى الاستهلاك الخاص ومن ثم الناتج وهكذا.

كما انتقد النقوديون النموذج الكينزي بخصوص جدوى السياسة المالية وبصفة خاصة سياسة عجز الموازنة فى علاج مشاكل الركود والبطالة وذلك من خلال تشكيكهم فى صحة المضاعف الكينزى، وذلك من خلال بحث الآثار الجانبية لتمويل الإنفاق الحكومى، حيث تؤثر الضرائب سلبياً على الانفاق الخاص ومن ثم الناتج والتوظف، أو من خلال الاقتراض الذى يؤدى إلى مزاحمة القطاع الخاص فى الحصول على مصادر التمويل، مما يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة طبقاً لأثر المزاحمة Crowding out effect وبالتالى يؤثر ذلك سلباً على الإنفاق الاستثمارى الخاص[١٠].

وبشكل عام يمكن إيجاز الجدل على المستوى النظري ما بين النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية، والنظرية النيوكلاسيكية، فيما يخص تأثير السياسة المالية التوسعية على معدل البطالة، وترجع التحولات النظرية بشكل أساسي ما بين النظرية الكلاسيكية وحتى النيوكلاسيكية لأزمتى الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين، والركود التضخمى فى سبعينيات القرن العشرين.[١١]

---

[٩] Mansoor Arjomand, Karim Emami , Farshid Salimi (٢٠١٦), "Growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected countries", **Procedia Economics and Finance**, ٣٦ , P.٣٤٧

[١٠] تود ج. بوشهولز (١٩٩٦)، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين: مقدمة للفكر الاقتصادى الحديث**، ترجمة: نزيرة الأفندى، عزة الحسينى: مراجعة:حازم الببلاوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. ص ٢٦٦

[١١] Dagwom Y. Dang, Wayas, Jim Pam (٢٠١٨), " The Causal Relationship between Budget Deficits and Unemployment in Nigeria**", Tax Academy Research Journal (Tarj),** Vol.٢,No.١,P.٦

ومن بين الدراسات التى تناولت أثر الانفاق الاستثماري الحكومى (دراسة ونيس فرج، ١٩٩٨)[١٢]، والتى توصلت لوجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادى والانفاق الاستثمارى الحكومى بالتطبيق على بيانات الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧)، وذلك على الرغم من تباطؤ أثر الانفاق الرأسمالى الحكومى على متوسط نصيب الفرد من الناتج. وكذلك دراسة (Bose, et.al, ٢٠٠٣)[١٣] والتى قامت باختبار آثار نمو الإنفاق الحكومى لمجموعة من ٣٠ دولة نامية عبر عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين على أساس التقسيم القطاعى للإنفاق الحكومى، وقد توصلت إلى أن الإنفاق الاستثمارى الحكومى يرتبط معنوياً مع النمو الاقتصادى على خلاف الانفاق الجارى.

ومن بين الدراسات الداعمة أيضاً لتأثير الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى دراسة[١٤](Rezk, ٢٠٠٥)، حيث قامت باختبار أثر نسبة الإنفاق الحكومى الرأسمالى للناتج المحلى الإجمالى على معدل النمو الاقتصادى، وذلك تطبيقاً على الاقتصاد الأرجنتينى خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٣)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومى يؤدى لزيادة أكبر فى الناتج، كما أن الانفاق الرأسمالى الحكومى غير كافياً لتمويل الخدمات العامة والبنية الأساسية (مثل مشروعات الطرق والمواصلات) و التى تكون لازمة لدعم عملية النمو

[١٢] ونيس فرج عبد العال (١٩٩٨)، "أثر الانفاق الاستثمارى الحكومى على النمو فى مصر ١٩٧٠-١٩٩٧"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

[١٣] Niloy Bose & Mohammad Haque & Denise R. Osborn, (٢٠٠٣), "Public expenditure and Economic growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries ," **Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference.**

[١٤] Ernesto Rezk (٢٠٠٥), " Public Expenditure and Optimal Government Size in an Endogenous Growth Model: an Analysis of the Argentine Case", Annual Meeting of the Argentine Association of Political Economy, **National University of Laplata**.

الاقتصادى، وبالتالى تخلص هذه الدراسة إلى أنه من الضرورى فى المقام الأول زيادة الإنفاق الحكومى المنتج على حساب الإنفاق الجارى.

وكذلك دراسة (Arghyrou, ١٩٩٩[١٥])، بالتطبيق على الاقتصاد اليونانى خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)، وتناولت تأثير التقسيمات المختلفة للإنفاق الحكومى، وتوصلت إلى أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى غير المنتج (الإنفاق الخاص بالمرتبات) لا يتبعه زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى اليونانى. وعلى الجانب الآخر، فهناك علاقة ارتباط طردى بين الإنفاق الحكومى الرأسمالى والناتج المحلى الإجمالى، مع ملاحظة أن السببية تكون من الاتجاهين. وكذلك دراسة (Ene, ٢٠١٨)[١٦] والتى توصلت لوجود تأثير ايجابي للعجز المالى فى حالة زيادة الانفاق الاستثمارى الحكومى على معدل البطالة فى نيجريا خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧)

أما عن الدراسات التى توصلت لرفض فرضية التأثير الايجابي للإنفاق الحكومى من خلال عجز الموزانة على معدل البطالة (دراسة Fagbohun,٢٠١٧)[١٧]، والتى قامت باختبار تأثير عجز الموازنة فى نيجريا فى الفترة (١٩٧٠-٢٠١٣) على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بينها معدل البطالة، وقد توصلت إلى أن عدم التأثير على معدل البطالة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن الاقتراض الحكومى لتمويل العجز الناتج عن زيادة

[١٥] Michael G. Arghyrou (١٩٩٩), "Public Expenditure and National Income Time Series Evidence from Greece", **Department of Economics and Finance, Brunel University.**

[١٦] Emeka E. Ene (٢٠١٨) "An Empirical Analysis of the Budget Deficit and Unemployment Nexus in Nigeria," **International Journal of Multidisciplinary Research and Publications (IJMRAP),** Volume ١, Issue ٣, pp. ٣-١١.

[١٧] Akinola FAGBOHUN (٢٠١٧), " The Economic Performance of Budget Deficit in Nigeria ", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.٨, No.٨

الانفاق، وبالتالى التأثير السلبى لارتفاع معدلات الفائدة على الانفاق الخاص ومن ثم الناتج والتوظف.

وكذلك دراسة (Ghani and Musleh-uddin, ٢٠٠٦)[١٨] لقياس دور الاستثمار الحكومى فى عملية النمو الاقتصادى فى الاقتصاد الباكستانى خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠٠٤)، إعتماداً على أسلوب متجه الانحدار الذاتى Vector Auto Regression VAR، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل قوى على تأثير كلاً من الاستثمار الحكومى أو الاستهلاك الحكومى على النمو الاقتصادى فى باكستان خلال فترة الدراسة. أما دراسة (Feldmann, ٢٠٠٩)[١٩] والتى قامت باختبار حجم الحكومة وتأثيره على البطالة بالتطبيق على بيانات ٥٨ من الدول النامية، خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣) وقد توصلت إلى نتيجة عامة مفادها أن زيادة حجم الحكومة معبراً عنها بنسبة الإنفاق الحكومى للناتج ترتبط بارتفاع معدل البطالة، كما أوضحت دور الاستهلاك الحكومى وكذا نفقات الدعم فى زيادة معدل البطالة، ولم تتوصل الدراسة إلى دليل قاطع على تأثير الاستثمار الحكومى على البطالة سواء سلباً أو إيجاباً.

ونخلص من العرض السابق، أنه على الرغم من الجدل النظري والتطبيقي حول التأثير المحتمل للإتفاق الحكومى على كلاً من الناتج والتوظف، يظل القاسم المشترك فى تأييد فكرة الآثار الإيجابية للإنفاق الحكومى يتمثل فى الإنفاق الاستثمارى الحكومى، ولذلك يتناول القسم التالى من البحث تحليل هيكل النفقات العامة فى مصر خلال الفترة.

[١٨] Ejaz Ghani, Musleh-uddin (٢٠٠٦), "The Impact of Public Investment on Economic Growth in Pakistan", **the Pakistan Development Review**.vol.٤٥.

[١٩] Horst Feldmann (٢٠٠٩), "Government Size and Unemployment: evidence from Developing Countries", the Journal of Developing Areas, vol.٤٣, No.١

٤/ تحليل هيكل النفقات العامة.

١/٤ تحليل هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥).

تميزت الموازنة العامة المصرية بوجود حالة من الاستقرار النسبى ليهيكل توزيع النفقات العامة بها خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، وهو ما يتضح من تحليل البيانات الواردة فى الجداول أرقام (٢،١) وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (١)
هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
اجمالى النفقات العامة	١١٥,٥٤	١٢٧,٣٢	١٤٥,٩٨٧	١٦٠	١٨٧,٨١٧	٢٢٢	٢٨٢,٢
١ ـ الأجور والتعويضات للعاملين	٣٠,١٥١	٣٣,٨٢٦	٣٧,٢٦٥	٤١	٤٥,٨٤٢	٥٢,٢	٦٢,٨
٢ ـ شراء سلع وخدمات	٨,٦٩٢	٨,٤٩	٩,٤٢١	٩,٩٣٨	١٣,٢٣٨	١٧	١٨,٤
٣ ـ الفوائد	٢١,٧٥١	٢٥,٨٥١	٣٠,٧٠٣	٣٨,٤٢٧	٤٢,٦٠٥	٤٧,٧	٥٠,٥
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٨,٠٥	٢٠,٦٤٩	٢٤,٧٥١	٢٩,٢٣٢	٥٠,٥٤٦	٥٨,٤	٩٢,٣
٥ ـ النفقات الأخرى	١٦,٧٥٥	١٨,٢٦١	٢٠,٩٩٣	٢١,٠٥	١٨,١٨٩	٢١,٢	٢٣,٨
٦ ـ الاستثمارات	١٩,٧٧٥	٢٠,٢٥	٢٢,٨٥١	٢٠,٢٦١	١٧,٣٩٥	٢٥,٥	٣٤,١
نسبة الدعم لاجمالى النفقات	١٦٪	١٦٪	١٧٪	١٨٪	٢٧٪	٢٦٪	٣٣٪
نسبة الاستثمارات لجملة النفقات	١٧٪	١٦٪	١٦٪	١٣٪	٩٪	١١٪	١٢٪
نسبة النفقات الجارية لاجمالى النفقات	٣٤٪	٣٣٪	٣٢٪	٣٢٪	٣١٪	٣١٪	٢٩٪
نسبة النفقات الجارية وأعباء الدين	٥٢٪	٥٤٪	٥٣٪	٥٦٪	٥٤٪	٥٣٪	٤٧٪

المصدر: البيان المالى، وزارة المالية، أعداد متفرقة، وتم اختيار المؤشرات واحتساب النسب بواسطة الباحث، والقيمة بالمليار جنيه.

جدول رقم (٢)
هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
اجمالى النفقات العامة	٣٥١,٥	٣٦٦	٣٩٢	٤٧٠	٥٨٨	٧٠١,٥١	٧٣٣,٣
١ ـ الأجور والتعويضات للعاملين	٧٦,١	٨٥	٩٠	١٢٢	١٤٢,٩	١٧٨,٥	١٩٨,٤
٢ ـ شراء سلع وخدمات	٢٥	٢٨	٢٣,٧	٢٦	٢٦,٦	٢٧,٢	٣١,٢
٣ ـ الفوائد	٥٢,٨	٧٢,٣	٨١	١٠٤	١٤٦	١٧٣,١	١٩٣
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢٧	١٠٢	١٢٢	١٥٠	١٩٧	٢٢٨,٥	١٩٨,٥
٥ ـ النفقات الأخرى	٢٧	٢٨,٩	٣١,٣	٣٠	٣٥	٤١	٥٠,٢
٦ ـ الاستثمارات	٤٣	٤٨,٣	٣٧	٣٥,٩	٣٩,٥	٥٢,٨	٦١,٧
نسبة الدعم لاجمالى النفقات	٣٦٪	٢٨٪	٣١٪	٣٢٪	٣٤٪	٣٣٪	٢٧٪
نسبة الاستثمارات لجملة النفقات	١٢٪	١٣٪	٩٪	٨٪	٧٪	٨٪	٨٪
نسبة النفقات الجارية لاجمالى النفقات	٢٩٪	٣١٪	٢٩٪	٣١٪	٢٩٪	٢٩٪	٣١٪
نسبة النفقات الجارية وأعباء الدين	٤٤٪	٥١٪	٥٠٪	٥٤٪	٥٤٪	٥٤٪	٥٨٪

المصدر: البيان المالى، وزارة المالية، أعداد متفرقة، وتم اختيار المؤشرات واحتساب النسب بواسطة الباحث، والقيمة بالمليار جنيه.

ويتضح من تحليل البيانات الواردة فى الجداول أرقام (٢،١) الملاحظات التحليلية التالية:

- تزايدت اجمالى النفقات العامة من نحو ١١٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، إلى نحو ٧٧٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥، وذلك بمعدل تضاعف ٦,٣ مرة خلال الفترة، فى حين بلغت الاستثمارات الحكومية نحو ١٩,٧ مليار جنيه

فى عام ٢٠٠٢، ووصلت إلى ٦١,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥، وذلك بمعدل تضاعف ٣,١ مرة خلال الفترة.

- تمثل النفقات الجارية والتى تشمل كلاً من نفقات الباب الأول (أجور وتعويضات العاملين)، وكذلك نفقات الباب الثانى (شراء السلع والخدمات) نسبة تكاد تكون ثابتة من اجمالى النفقات العامة وذك خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥) بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط من اجمالى النفقات العامة.
- وبإضافة نفقات الباب الثالث المتمثلة فى فوائد الدين العام للنفقات الجارية، يلاحظ أيضاً وجود ثبات نسبي خلال الفترة بمتوسط نحو ٥٣٪ من اجمالى النفقات العامة.
- وباستبعاد النفقات الحتمية المتمثلة فيما سبق بيانه، يمكن التعويل على المقارنة بين نسبة كلاً من الدعم (الباب الرابع) والاستثمارات العامة (الباب السادس) كأساس لبيان هيكلية النفقات العامة ومقارتنها ما بين الفترتين (٢٠٠٢-٢٠١٥) و (٢٠١٦-٢٠٢٢)، ويوضح الشكل رقم (٢) مقارنة الوزن النسبي لكلاً من الدعم والاستثمارات كنسبة لاجمالى النفقات العامة، وقد بلغ متوسط نسبة الدعم خلال الفترة نحو ٢٧٪ عن الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، فى حين بلغ متوسط نسبة الاستثمارات نحو ٩٪ عن نفس الفترة. كما يشير الشكل إلى استقرار الوزن النسبي لكلا المتغيرين خلال الفترة.

شكل رقم (٢)

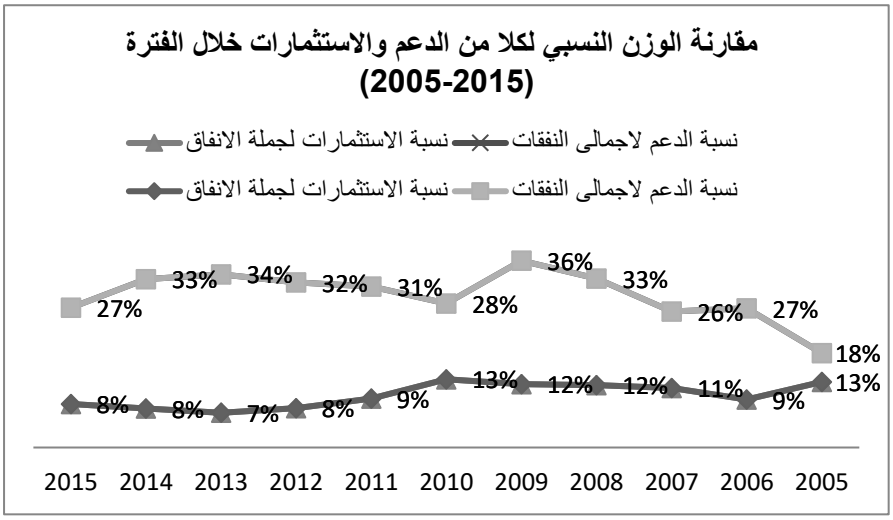

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول (٢،١).

ونخلص من التحليل السابق إلى وجود حالة استقرار نسبى لهيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥)، مع انخفاض مرونة الاستثمارات العامة لجملة النفقات العامة، حيث بلغت نحو ٠,٣٩[٢٠]، بما يشير إلى ضعف استجابة النفقات الاستثمارية العامة للزيادة فى النفقات العامة الكلية.

٢/٤ تحليل هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢).

دفعت التطورات الداخلية والخارجية الحكومة المصرية فى أواخر عام ٢٠١٦ إلى الإسراع فى تبني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادى بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال اتفاق قرض تسهيلات ممتد مع صندوق النقد

[٢٠] تم احتساب مرونة الاستثمارات العامة بواسطة الباحث، اعتماداً على البيانات الواردة فى الجداول (٢،١)، وبالاعتماد على طريقة مرونة النقطة ما بين حدى الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥).

الدولى لمدة ٣ سنوات بقيمة ١٢ مليار دولار، وقد شمل البرنامج مجموعة من الخطوات الإصلاحية تتمثل فى تحرير نظام سعر الصرف الأجنبى، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بهدف السيطرة على الدين العام، وما يستتبع ذلك من اجراءات تحريك أسعار المنتجات البترولية والطاقة بوجه عام، وتطبيق ضرائب القيمة المضافة، وكذلك إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق أكبر قدر من العدالة التوزيعية للتنمية[٢١].

وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى تغير هيكل النفقات العامة لصالح برامج الصحة والتعليم والإسكان والمرافق، وتحديث شبكة الطرق والنقل وتطوير السكك الحديدية واستصلاح الأراضى وغيرها من المشروعات وذلك على حساب برامج الدعم والتى شهدت حالة من الاستقرار النسبي لسنوات عديدة بالموازنة، وقد تم إدراج هدف "زيادة الاستثمارات الحكومية" ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة المالية بمشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك بهدف الإسراع من تنفيذ مشروعات تطوير البنية الأساسية واستكمال المشروعات الكبرى فى المجالات سالفة الذكر[٢٢].

كما نص البيان المالى عن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ صراحةً على وجود إصلاحات هيكلية فى النفقات العامة تتضمن زيادة الاستثمارات الحكومية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتعزيز كفائته من ناحية وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة من حيث التويع الجغرافي وذلك من خلال التوزيع الجغرافي المتوازن لمشروعات البنية الأساسية[٢٣].

---

[٢١] **البنك الأهلى المصري** (٢٠١٧)، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٦٧، ص ص: ٦-٧

[٢٢] **وزارة المالية** ، البيان المالي عن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ص ص: ٧-١٣

[٢٣] **وزارة المالية**، البيان المالي عن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ص ص: ١٠-١١

ويوضح الجدول التالى التوزيع النسبي للنفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) مع التركيز على المقارنة بين نسبة كلاً من الدعم والاستثمارات العامة.

جدول رقم (٣)
هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)

البيـان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
اجمالى النفقات العامة	٨١٨	١٠٣١	١٢٤٤	١٣٦٩	١٤٣٤	١٥٧٨	١٨٣١
١ ـ الأجور والتعويضات للعاملين	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	٢٤٠	٢٦٦	٢٨٨,٧	٣١٨,٨	٣٥٨,٧
٢ ـ شراء سلع وخدمات	٣٥,٦	٤٢,٢	٥٣	٦٢,٣	٦٩,٨	٨١,٤	٩٩,٥
٣ ـ الفوائد	٢٤٣,٦	٣١٦,٦	٤٣٧,٤	٥٣٣	٥٦٨,٤	٥٦٥,٤	٥٨٤,٨
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٠١	٢٧٦,٧	٣٢٩	٢٨٧,٤	٢٢٩,٢	٢٦٣,٨	٣٤٣,٤
٥ ـ النفقات الأخرى	٥٤,٥	٦١,٥	٧٤	٧٧,٥	٨٦,٨	٩٩,٧	١١٤,٧
٦ ـ الاستثمارات	٦٩,٢	١٠٩,١٣	١٠٩,٦٨	١٤٣,٣	١٩١,٦	٢٤٩,٣	٣٢٩,٧
نسبة الدعم لاجمالى النفقات	٢٥٪	٢٧٪	٢٦٪	٢١٪	١٦٪	١٧٪	١٩٪
نسبة الاستثمارات لجملة النفقات	٨٪	١١٪	٩٪	١٠٪	١٣٪	١٦٪	١٨٪
نسبة النفقات الجارية لاجمالى النفقات	٣٠٪	٢٦٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
نسبة النفقات الجارية وأعباء الدين	٦٠٪	٥٧٪	٥٩٪	٦٣٪	٦٥٪	٦١٪	٥٧٪

المصدر البيان المالى، وزارة المالية، أعداد متفرقة، وتم اختيار المؤشرات واحتساب النسب بواسطة الباحث، والقيمة بالمليار جنيه.

ويتضح بتحليل بيانات الجدول رقم (٣) الملاحظات التحليلية التالية:

- حققت النفقات العامة طفرات كبيرة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) حيث بلغت ٨١٨ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ووصلت إلى نحو ١,٨ تريليون جنيه

عام ٢٠٢٢، بمعدل تضاعف ٢,٢ مرة خلال الفترة، فى حين شهد الإنفاق الاستثمارى الحكومى تغيراً جوهرياً حيث بلغ ٦٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ووصل إلى نحو ٣٢٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، وذلك بمعدل تضاعف ٤,٧ مرة خلال الفترة.

- شهد الاقتصاد المصري كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى انخفاضاً ملحوظاً فى نسبة الدعم لاجمالى النفقات العامة، حيث بلغت فى المتوسط عن الفترة نحو ١٩٪، وفى المقابل زادت نسبة الاستثمارات الحكومية، وشهدت الموازنة -لأول مرة- تساوى نسبى لنسبتى الدعم والاستثمارات خلال أعوام ٢٠٢١و ٢٠٢٢، وهو ما يظهر من خلال الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)

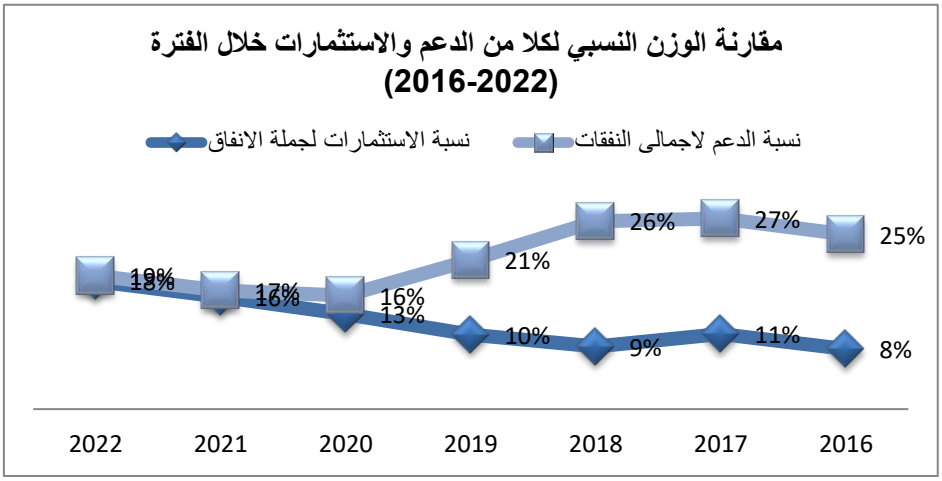

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول رقم (٣)

- على الرغم من الانخفاض النسبى للنفقات الجارية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) إلا أن ارتفاع نسبة فوائد الدين العام خلال الفترة، أدت إلى ارتفاع متوسط نسبة النفقات الحتمية لنحو ٦٠٪ خلال الفترة، وهو أعلى من نظيره ٥٣٪ خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٦).

ونخلص من التحليل السابق بوجود إعادة هيكلة فى النفقات العامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)، وقد برهن على ذلك أيضاً مرونة الاستثمارات العامة لاجمالى النفقات، حيث تم احتسابها بواقع ٣,٠٣، وهو ما يشير إلى الاستجابة المضاعفة للاستثمارات العامة بالنسبة لاجمالى النفقات[٢٤].ويشير الشكل رقم (٤) إلى تطور نسبة الاستثمارات العامة لاجمالى النفقات العامة عن الفترة الاجمالية (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، ويظهر من الشكل فترتي الاستقرار النسبي والتغير الهيكلى.

شكل رقم (٤)

شكل رقم (٥)

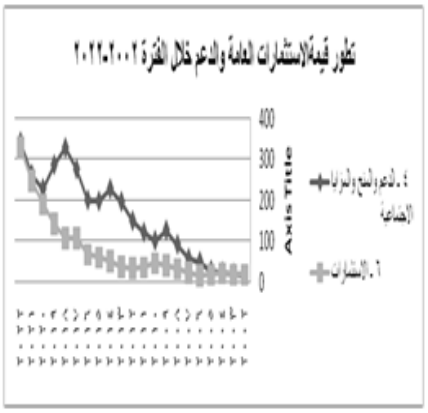

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول رقم (٣،٢،١)

كما يوضح الشكل رقم (٥) المقارنة الزمنية الاجمالية لكلا من قيمة الاستثمارات العامة وقيمة الدعم خلال الفترة الاجمالية، وتشير بيانات عام ٢٠٢٢ إلى التقارب الذى يصل إلى حد التساوى النسبي بين قيمة الباب الرابع

[٢٤] تم احتساب مرونة الاستثمارات العامة بواسطة الباحث، اعتماداً على البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣)، وبالاعتماد على طريقة مرونة النقطة ما بين حدى الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢).

(الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بنحو ٣٤٣ مليار جنيه، والباب السادس (الاستثمارات العامة) بنحو ٣٣٠ مليار جنيه

٥/ الدراسة التطبيقية

١/٥ توصيف النموذج والبيانات

شهد معدل البطالة فى مصر حالة من الاستقرار النسبي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٥) حيث بلغ متوسطه عن الفترة نحو ١٠,١١٪، وهى ذات الفترة التى اتسم فيها هيكل النفقات العامة بالاستقرار النسبي، ولقد شهد معدل البطالة بداية من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢ اتجاهاً تنازلياً، وهو ما تزامن مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتغير الهيكلى، وقد تزامن ذلك مع تتابع آثار الأزمات العالمية وعلى رأسها (جائحة كوفيد-١٩) وما تبعها من تباطؤ فى الاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالتالى التأثير السلبى على معدلات التوظف، وقد أشارت (دراسة **Moszoro,٢٠٢١**)[٢٥] إلى أن الركود العالمى الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ قد ألقي بظلاله على معدلات البطالة على المستوى العالمى، الأمر الذى يجعل دراسة تأثير الاستثمارات الحكومية على استيعاب معدلات البطالة فى هذه الحالة أمراً ضرورياً.

وقد تعددت النماذج القياسية لتفسير أثر السياسة المالية بشكل عام على معدل البطالة، وقد اعتمدت دراسة (**Ene,٢٠١٨**)[٢٦] على سبيل المثال على بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة كدالة فى كلاً من العجز المالى، الإنفاق الاستثمارى الحكومى، والإنفاق الرأسمالى الخاص، وقيمة الصادرات، وبشكل

[٢٥] Marian Moszoro (٢٠٢١), "The Direct Emloyment Impact of Public Investment", **IMF working paper, wp**/٢١/١٣١,p.٤

[٢٦] Emeka E. Ene (٢٠١٨) "An Empirical Analysis .....**Op.cit.**

مشابه قدم دراسة (**Marie,٢٠٢٢**)[٢٧] نموذجاً لمعدل البطالة كدالة فى عجز الموازنة ومعدل البطالة المبطأ لفترة واحدة والاستثمار الخاص ومعدل الفائدة.

ونظراً لما شهده الاقتصاد المصري من إعادة هيكلة فى جانب النفقات العامة خلال فترة الدراسة، يثور التساؤل حول مدى تأثير زيادة الاستثمارات الحكومية -كمؤشر تقريبى على إعادة هيكلة النفقات العامة- على معدل البطالة فى مصر.

وتحقيقاً لاختبار فرضية البحث، تم بناء نموذج قياسي اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة لمحددات البطالة وذلك على النحو التالي:

$$Un = \alpha + \beta_1 LF + \beta_2 GDP + \beta_3 GC + \beta_4 GI + \beta_5 EX + \beta_6 CF + \mu$$

حيث:

Un	تشير إلى معدل البطالة كنسبة لإجمالى قوة العمل
LF	نسبة قوة العمل لإجمالى السكان
GDP	الناتج المحلى الاجمالى معبراً عنه بمعدل النمو
GC	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
GI	الاستثمارات العامة كنسبة من اجمالى النفقات العامة
EX	قيمة الصادرات بالدولار
CF	التكوين الرأسمالى الاجمالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
μ	حد الخطأ العشوائى

وقد تم الحصول على بيانات جميع المتغيرات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولى، فيما عدا نسبة الاستثمارات العامة فقد تم احتسابها بواسطة الباحث من خلال بيانات وزارة المالية، وبذلك فقد تم إدراج الالاستثمارات العامة كأحد المتغيرات المفسرة للبطالة.

[٢٧] Juniours Marire (٢٠٢٢), " Relationship between fiscal deficits and unemployment in South Africa ", **Journal of Economic and Financial Sciences,** ١٥(١),.

٢/٥ نتائج القياس

بإجراء تحليل الانحدار باستخدام بيانات الاقتصاد المصرى كما سبق بيانه خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢، وباستخدام برنامج E-views، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغري، تم التوصل إلى النتائج التالية:

Dependent Variable: UN
Method: Least Squares
Date: ٠٢/٠٥/٢٣ Time: ١٩:٠٦
Sample: ١ ٢١
Included observations: ٢١

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LF	-٠,٠٥٢٩٠٦	٠,١٥٨١٨٩	-٠,٣٣٤٤٤٦	٠,٧٤٣٠
GR_	-٠,١٣٤٤٥٤	٠,١٤٦٨٥٦	-٠,٩١٥٥٤٥	٠,٣٧٥٤
GI	-٢٩,٨٢٠٦٦	٥,٨٨٧٣١٢	-٥,٠٦٥٢٤٣	٠,٠٠٠٢
GC_	٠,٥٤٠٥٦٠	٠,٢٦٣٨٥٥	٢,٠٤٨٧٠٣	٠,٠٥٩٧
EX	-٢,٦٢E-٠٦	٢,٨٢E-٠٥	-٠,٠٩٣٠٠٦	٠,٩٢٧٢
CF_	-٠,٣٢٢٣١٥	٠,١٠٤٥١٨	-٣,٠٨٣٨٠٨	٠,٠٠٨١
C	١٦,٧٣٣٠٦	٤,٧١٢١٣٩	٣,٥٥١٠٥٣	٠,٠٠٣٢

R-squared	٠,٩٠٠٠٣٠	Mean dependent var	١٠,٢٩٧١٤
Adjusted R-squared	٠,٨٥٧١٨٦	S.D. dependent var	١,٩٧١٣٥٣
S.E. of regression	٠,٧٤٤٩٨٨	Akaike info criterion	٢,٥١٠٣٠٥
Sum squared resid	٧,٧٧٠١٠٥	Schwarz criterion	٢,٨٥٨٤٧٩
Log likelihood	-١٩,٣٥٨٢٠	Hannan-Quinn criter.	٢,٥٨٥٨٦٨
F-statistic	٢١,٠٠٧٠٨	Durbin-Watson stat	١,٦٠٩٣٠٤
Prob(F-statistic)	٠,٠٠٠٠٠٣		

ويمكن استخلاص النتائج التالية من خلال نتائج التقدير السابقة:

- معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة f المحسوبة حوالى ٢١، وكذلك بلغت المقدرة التفسيرية للنموذج ككل حوالى ٩٠٪ بحسب معامل التحديد R^2 .

- بمقارنة معنوية المتغيرات المفسرة للبطالة فى ضوء النموذج المقدر، يمكن التوصل إلى أن أكثر المتغيرات المستقلة معنوية، هو الاستثمار الحكومى كنسبة لاجمالى النفقات العامة GI حيث بلغت قيمة احصاءة t=٥، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية، بحيث تؤدى زيادة الاستثمارات العامة إلى انخفاض معدل البطالة خلال فترة الدراسة، وهو ما يتفق مع الإطار النظرى، ويثبت فرضية الدراسة.
- توجد علاقة عكسية معنوية احصائياً بين التكوين الرأسمالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى CF حيث بلغت قيمة احصاءة t=٣.
- توجد علاقة طردية معنوية احصائياً بين الاستهلاك الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى GC حيث بلغت قيمة احصاءة t=٢. وهو ما يمكن تفسيره بأن زيادة الاستهلاك الحكومى يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال أثر المزاحمة وبالتالى يؤثر على ايجاباً عل معدل البطالة.

وعلى الرغم من أن النتائج السابق بيانها تبدو نتائج مثلى، من حيث القدرة التتفسيرية للنموذج، وكذا معنوية المتغيرات المستقلة المتفقة مع الإطار النظرى، إلا أنها تشير فى ذات الوقت إلى احتمالية وجود انحدار زائف Spurious Regression، ولذلك يجب تطبيق بعض الاختبارات الاحصائية لاختبار خصائص السلاسل الزمنية من حيث مدى السكون Stationarity وكذلك الاختبارات الخاصة بتجانس حدود الخطأ Heteroskedasticity ، والارتباط الذاتى لحدود الخطأ Serial Correlation. وذلك على النحو التالى:

٣/٥ الاختبارات الاحصائية

يهدف اختبار استقرار (سكون) السلاسل الزمنية إلى اختبار تحقق الفرض العدمى المتمثل فى وجود جذر الوحدة فى السلسلة الزمنية Unit Root، ومن بين الاختبارات المستخدمة فى هذا الصدد اختبار ديكى فولر الموسع ADF test، واختبار فيليبس بيرون PP test، وقد تم إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية السبعة المستخدمة فى التقدير بالاعتماد على اختبار ADF،

وذلك بالنسبة للسلاسل فى مستواها الأول، وباستخدام برنامج E- views جاءت النتائج على النحو التالى:

ADF Unit Root Test (at Levels)			
Variables	**Coeffecient**	**t- test**	**Prob.**
Un	-٠,٥٥٢٧٢٩	-٢,٥٨٤٢٤٩	٠,٠٢٣٩
LF	-٠,١٥٢٩٢٥	-١,٢٤٤٢٣٩	٠,٢٢٩٤
GDP	-٠,٤٢٦٧٦٤	-٢,١٧٠١٦٨	٠,٠٤٣٦
GC	-٠,٠٧٥٩٠٤	-٠,٩٦١٠٠٣	٠,٣٥٠٩
GI	-٠,١٩٨١٩٣	-١,٢٩٣٢٨٧	٠,٢١٢٣
EX	-٠,١٩٧٠١٥	-١,٢٢٠٩٩٥	٠,٢٣٧٨
CF	-٠,٢٩١٨٤٦	-١,٧٥٨٣٤٩	٠,٠٩٥٧

ويتضح من النتائج السابقة، ضرورة قبول الفرض العدمى فى حالة خمسة من السلاسل الزمنية وهى (LF,GC,GI,EX, and CF) بما يعنى وجود جذر الوحدة، وبالتالى عدم استقرار السلاسل الزمنية فى مستواها الأولى، وقبول الفرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة فى سلسلتى (Un and GDP) فقط، **مما يضع قيوداً على إمكانية الاعتماد على نتائج التقدير**، وبالتالى تم تحويل هذه السلاسل إلى سلاسل من الفروق الأولى First Differences، وبإجراء اختبارات السكون جاءت النتائج على النحو التالى:

ADF Unit Root Test (at ١st D)			
Variables	**Coeffecient**	**t- test**	**Prob.**
Un	-٠,٧٤٠٨٩٢	-٣,٢٤٤٨١٥	٠,٠٠٤٨
LF	-٠,٨٥٤٠٦٩	-٣,٦٤٥٥٠٦	٠,٠٠٢٠
GDP	-١,٠٥٥١٦٩	-٣,٨٣٦٢٧٦	٠,٠٠١٣
GC	-٠,٥١٤٨٢٤	-٢,٤٥٥١٩٨	٠,٠٢٥١
GI	-٠,٨٠٥٨٣٨	-٣,٣٢٨٢٧٥	٠,٠٠٤٠
EX	-١,٠٧٠١٦٤	-٣,١٥٥٠٨٦	٠,٠٠٥٨
CF	-٠,٨٥٩٢٤٢	-٣,٤٩٨١٣٦	٠,٠٠٢٨

وتشير النتائج السابقة إلى أن السلاسل الزمنية تتميز بالسكون (الاستقرار) من ذات الدرجة، إذ تم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل، وهو ما يعنى عدم وجود جذر الوحدة فى حالة الفروق الأولى، مما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج التقدير للسلاسل فى فروقها الأولى.

٤/٥ إعادة تقدير النموذج (السلاسل الزمنية من الفروق الأولى)

بإعادة تحليل الانحدار باستخدام ذات البيانات وفقاً للنموذج المعدل للسلاسل الزمنية باستخدام الفروق تم التوصل للنتائج التالية:

Dependent Variable: D(UN)
Method: Least Squares
Date: ٠٢/٠٥/٢٣ Time: ١٩:٥٤
Sample (adjusted): ٢ ٢١
Included observations: ٢٠ after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LF)	٠,٠٢٨١١٣	٠,١٤٨٤٤٥	٠,١٨٩٣٨٥	٠,٨٥٢٥
D(GR_)	-٠,٢٦٣٠٠٥	٠,١٦٨١٨٢	-١,٥٦٣٨١١	٠,١٤٠٢
D(GC_)	٠,٦٧٧٤٩٢	٠,٤٠٤٢٠٠	١,٦٧٦١٣٠	٠,١١٥٩
D(GI)	-١٩,٤٧٢٧٤	٨,٤٩٤٩٧٠	-٢,٢٩٢٢٦٧	٠,٠٣٧٩
D(EX)	٣,٢٤E-٠٥	٢,٦٦E-٠٥	١,٢١٧١٣٦	٠,٢٤٣٧
D(CF_)	-٠,١٣٩٣١٩	٠,١٦٨٣٧٢	-٠,٨٢٧٤٤٤	٠,٤٢١٩

R-squared	٠,٦٦١٠٨٩	Mean dependent var	-٠,١٤٠٥٠٠
Adjusted R-squared	٠,٥٤٠٠٥٠	S.D. dependent var	١,١٢٩٩٦٧
S.E. of regression	٠,٧٦٦٣٤٠	Akaike info criterion	٢,٥٤٨٩٤٢
Sum squared resid	٨,٢٢١٨٦٨	Schwarz criterion	٢,٨٤٧٦٦٢
Log likelihood	-١٩,٤٨٩٤٢	Hannan-Quinn criter.	٢,٦٠٧٢٥٥
Durbin-Watson stat	١,٧٢٣٦٥٢		

وبمقارنة نتائج القياس فى حالة السلاسل المستقرة، مع القياس الأولى يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- يتضمن القياس للسلاسل عند مستوياتها الأولى، مبالغة ترجع إلى الاتجاه العام الموجود فى السلاسل الزمنية، ولذلك تضمن النموذج ٣ متغيرات مستقلة ذات معنوية وهى (GI,CF and GC)، وذلك لمعامل تحديد للنموذج ٩٠٪، وبقيمة مرتفعة لاحصاءة F.
- تشير نتائج القياس للسلاسل الزمنية على مستوى الفروق إلى انخفاض معامل التحديد إلى ٦٦٪، كما انخفضت قيم احصاءة t لجميع المتغيرات المستقلة، وبالتالى أصبح المتغير المستقل الوحيد ذو المعنوية الاحصائية هو

المتغير (GI) بقيمة t=٢، وبإشارة سالبة، **تفيد بوجود علاقة عكسية معنوية احصائياً بين الاستثمار الحكومى كنسبة من النفقات العامة (كمتغير مستقل) وبين معدل البطالة (كمتغير تابع). خلال فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢).**

وللتأكد من النتيجة السابقة، تم إجراء الاختبارات الخاصة بتجانس حدود الخطأ Heteroskedasticity ، والارتباط الذاتى لحدود الخطأ Serial Correlation. وذلك بالاعتماد على حزمة برمج Eviews وجاءت النتائج على النحو التالى:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	٢,٣٤٥٤١٩	Prob. F(٦,١٣)	٠,٠٩٣٢
Obs*R-squared	١٠,٣٩٦١٦	Prob. Chi-Square(٦)	٠,١٠٨٩
Scaled explained SS	٣,٩٧٢٣٢٩	Prob. Chi-Square(٦)	٠,٦٨٠٤

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^٢
Method: Least Squares
Date: ٠٢/٠٥/٢٣ Time: ١٩:٥٥
Sample: ٢ ٢١
Included observations: ٢٠

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٠,٢٦١٤٦٢	٠,١٤١٨٢٥	١,٨٤٣٥٥٤	٠,٠٨٨٢
D(LF)	-٠,٠٦٥٦١٨	٠,٠٩١٠٠١	-٠,٧٢١٠٦٩	٠,٤٨٣٦
D(GR_)	-٠,١٠٦٢٦٤	٠,١٠٢٢٧٧	-١,٠٣٨٩٧٧	٠,٣١٧٨
D(GC_)	-٠,٥٦٦١٦٢	٠,٣٠٢٥٣٣	-١,٨٧١٤٠٧	٠,٠٨٤٠
D(GI)	٠,٧١٨٧٤٧	٤,٩٠٨٩٦٤	٠,١٤٦٤١٥	٠,٨٨٥٨
D(EX)	٧,٢١E-٠٦	١,٥٨E-٠٥	٠,٤٥٥٧٠٧	٠,٦٥٦١
D(CF_)	-٠,٠٢٦٩٣٦	٠,١٢٣٠٦٤	-٠,٢١٨٨٧٥	٠,٨٣٠١

R-squared	٠,٥١٩٨٠٨	Mean dependent var	٠,٤١١٠٩٣
Adjusted R-squared	٠,٢٩٨١٨١	S.D. dependent var	٠,٥٢٦٧٢٢
S.E. of regression	٠,٤٤١٢٦٠	Akaike info criterion	١,٤٧٠٨٥١
Sum squared resid	٢,٥٣١٢٣١	Schwarz criterion	١,٨١٩٣٥٧
Log likelihood	-٧,٧٠٨٥٠٦	Hannan-Quinn criter.	١,٥٣٨٨٨٣
F-statistic	٢,٣٤٥٤١٩	Durbin-Watson stat	٢,٤٠٢٤٢٩
Prob(F-statistic)	٠,٠٩٣١٥٤		

وتشير نتيجة التحليل السابق إلى قبول فرض العدم **Null Hypothesis** بسبب قيمة احصاءة **f**، مما يعنى عدم وجود مشكلة عدم تجانس حدود الخطأ، ويظهر ذلك أيضاً من خلال الشكل التالى:

Date: ٠٢/٠٥/٢٣ Time: ٢٠:٠٦
Sample: ١ ٢١
Included observations: ٢٠

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*. |	. |*. |	١	٠,١٥٥	٠,١٥٥	٠,٥٥٧١	٠,٤٥٥
. |*. |	. |*. |	٢	٠,١٨٨	٠,١٦٨	١,٤٢١٩	٠,٤٩١
.**| . |	***| . |	٣	-٠,٣٠٠	-٠,٣٧٠	٣,٧٥٢٧	٠,٢٨٩
.**| . |	.**| . |	٤	-٠,٢٧٣	-٠,٢٤٣	٥,٨٠٣١	٠,٢١٤
. | . |	. |**. |	٥	-٠,٠١٥	٠,٢٤٩	٥,٨٠٩٨	٠,٣٢٥
. |*. |	. |*. |	٦	٠,٠٨٩	٠,١١٣	٦,٠٦١٢	٠,٤١٦
. | . |	.**| . |	٧	٠,٠٥٣	-٠,٢٨١	٦,١٥٧٠	٠,٥٢٢
. |*. |	. |*. |	٨	٠,١٣٩	٠,١٣٦	٦,٨٦٢٥	٠,٥٥٢
. *| . |	. | . |	٩	-٠,١٩٠	-٠,٠٤٩	٨,٣٠١٢	٠,٥٠٤
. | . |	. *| . |	١٠	-٠,٠٣٨	-٠,١٢٥	٨,٣٦٤٥	٠,٥٩٣
. *| . |	. | . |	١١	-٠,١١٥	٠,٠٢٠	٩,٠١٥٠	٠,٦٢١
. *| . |	. *| . |	١٢	-٠,١٢٢	-٠,١٥٢	٩,٨٣٤١	٠,٦٣١

وكذلك فإن نتيجة التحليل الخاص بارتباط حدود الخطأ يشير إلى قبول فرض العدم **Null Hypothesis** بسبب قيمة احصاءة **f**، مما يعنى عدم وجود مشكلة ارتباط حدود الخطأ، وهو ما يؤكد مرة أخرى على جودة النتائج وبالتالى التأكيد على النتيجة

الرئيسية للقياس بوجود علاقة عكسية معنوية احصائياً بين الانفاق الاستثمارى العام كنسبة من اجمالى النفقات العامة (كمتغير مستقل) وبين معدل البطالة (كمتغير تابع).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	٠,١٥٨٦٥٧	Prob. F(٢,١٢)	٠,٨٥٥٠
Obs*R-squared	٠,٥١٣٣٨٨	Prob. Chi-Square(٢)	٠,٧٧٣٦

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: ٠٢/٠٥/٢٣ Time: ١٩:٥٦
Sample: ٢ ٢١
Included observations: ٢٠
Presample missing value lagged residuals set to zero.

٦/ النتائج والتوصيات

توصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها وجود تغير هيكلى فى جانب النفقات العامة فى الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢)، وهو ما يظهر من خلال تغير الأوزان النسبية لكلا من الدعم والاستثمارات العامة لاجمالى النفقات العامة، حيث تلاحظ أن هذه الفترة شهدت ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة على حساب الدعم كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى هذه الفترة.

كما خلص البحث إلى أن إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال زيادة الوزن النسبي للاستثمارات العامة على حساب الدعم، أدى إلى التأثير الإيجابي على معدل البطالة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، حيث أثبتت نتائج القياس صحة فرضية الدراسة، وذلك لثبوت العلاقة العكسية ذات المعنوية الاحصائية بين الانفاق الاستثمارى العام كنسبة من النفقات العامة -كمؤشر تقريبى عن إعادة هيكلة النفقات العامة- كمتغير مستقل، وبين معدل البطالة (كمتغير تابع).

وتبرهن هذه النتيجة على فاعلية السياسة المالية التوسعية القائمة على التوسع فى النفقات الاستثمارية وخاصة المقترنة بمشروعات البنية الأساسية وبصفة خاصة المشروعات كثيفة العمالة منها كمشروعات الطرق والإسكان والمرافق فى التأثير الإيجابي على معدل البطالة خاصة فى أوقات الركود، وهو ما يتطابق مع الفكر الكينزى.

ويوصى الباحث بناءاً على النتيجة السابقة بأهمية الحفاظ على نسب الاستثمارات العامة لاجمالى النفقات العامة، وخاصة فى مجال البنية الأساسية تحقيقاً لأثر التكامل من جهة ولاستيعاب جزء من البطالة من جهة أخرى.

٧/ المراجع:

١/٧ المراجع باللغة العربية:

- أمينة عز الدين، عبدالله رمضان (٢٠١٤)، **اقتصاديات المالية العامة**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان.
- **البنك الأهلى المصري** (٢٠١٧)، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد ٦٧.
- تود ج. بوشهولز (١٩٩٦)، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين: مقدمة للفكر الاقتصادى الحديث**، ترجمة: نزيرة الأفندى، عزة الحسينى: مراجعة:حازم الببلاوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة
- السيد عبد المولى (١٩٩٣)، **المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصري**، دار النهضة العربية،
- عادل أحمد حشيش (١٩٩٥)، **تاريخ الفكر الاقتصادى**، دار النهضة العربية، بيروت،
- قاعدة بيانات البنك الدولى https://data.worldbank.org/indicators
- **وزارة المالية** ، البيان المالي عن الموازنة العامة للسنة المالية (أعداد متفرقة)
- ونيس فرج عبد العال (١٩٩٨)، "أثر الانفاق الاستثمارى الحكومى على النمو فى مصر ١٩٧٠-١٩٩٧"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، السنة الثانية عشر، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

٢/٧ المراجع باللغة الانجليزية:

- Arghyrou Michael G. (١٩٩٩), "Public Expenditure and National Income Time Series Evidence from Greece", **Department of Economics and Finance, Brunel University.**
- Arjomand Mansoor, Karim Emami , Farshid Salimi (٢٠١٦), "Growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected countries", **Procedia Economics and Finance.**
- Bose Niloy & Mohammad Haque & Denise R. Osborn, (٢٠٠٣), "Public expenditure and Economic growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries ," **Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference.**
- Dang Dagwom Y., Wayas, Jim Pam (٢٠١٨), " The Causal Relationship between Budget Deficits and Unemployment in Nigeria**", Tax Academy Research Journal (Tarj),** Vol.٢,No.١.
- Ene Emeka E. (٢٠١٨) "An Empirical Analysis of the Budget Deficit and Unemployment Nexus in Nigeria," **International Journal of Multidisciplinary Research and Publications (IJMRAP),** Volume ١, Issue ٣.
- Fagbohun Akinola (٢٠١٧), " The Economic Performance of Budget Deficit in Nigeria ", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.٨, No.٨
- Feldmann Horst (٢٠٠٩), "Government Size and Unemployment: evidence from Developing Countries", the Journal of Developing Areas, vol.٤٣, No.١
- Ghani Ejaz, Musleh-uddin (٢٠٠٦), "The Impact of Public Investment on Economic Growth in Pakistan", **the Pakistan Development Review**.vol.٤٥.

- **ILO** (٢٠١٨), Creating Jobs throurh Public Investment, EIIP (Employment
- Intensive Investment Programme),
- Juniours Marire (٢٠٢٢), " Relationship between fiscal deficits and unemployment in South Africa ", **Journal of Economic and Financial Sciences,** ١٥(١),.
- Maqbool M. s., et.al (٢٠١٣), "Determinants of Unemployment:Empirical Evidence from Pakistan", **Pakistan Economic and Social Review Volume** ٥١, No. ٢.
- Moszoro Marian (٢٠٢١), "The Direct Emloyment Impact of Public Investment", **IMF working paper, wp**/٢١/١٣١.
- Rezk Ernesto (٢٠٠٥), " Public Expenditure and Optimal Government Size in an Endogenous Growth Model: an Analysis of the Argentine Case", Annual Meeting of the Argentine Association of Political Economy, **National University of Laplata**.